

النشأة والمسار... والتهم

اتهامات تؤخر تحرير المناطق المحتلة

تفتيش، الأولى في أحد مداخل محافظة صلاح الدين والثانية في المدخل الشمالي للعاصمة بغداد، وجرى اعتقال جميع الذين نهبوا وسرقوا، مشيراً إلى أن «بعض وسائل الإعلام استغلّت هذا الأمر، واعتبرته فرصة سانحة لاستهداف الحشد الشعبي الذي بدأ يحقق انتصارات كبيرة على تنظيم داعش ومنعه من التقدم في مزيد من المناطق».

من جهة أخرى، أكد رحيم كناني، وهو أحد المقاتلين في قوات «الحشد الشعبي»، لـ«الأخبار»، أن «تنظيم داعش سلب ونهب جميع المناطق التي تحت سيطرته، ولم يخرج سياسي ينتقد ذلك، بينما قام بعض المندسين في القوات الأمنية والحشد الشعبي ببعض التصرفات غير المحسوبة، فخرج سياسيون في وسائل الإعلام ليؤكدوا أن الحشد الشعبي محتل وليس محرراً».

وأشار كناني إلى أن «الحشد الشعبي حمى أغلب المدن التي حررها وسلمها لأصحابها، كما حدث في منطقة الضلوعية التي نزع بعض أهلها وشكرونا على دورنا».

ورأى هادي العامري، قائد «منظمة بدر» التي تعدّ أكبر فصائل «الحشد»، أنه قد «وقع علينا ظلم كبير، ولم نرَ أحداً يدافع عنا في تكريت. لو حصل أمر النهب والسلب لكانت اعتذرت لأننا نمتلك الشجاعة»، مبيّناً أن «الهجمة الشرسة التي تعرضنا لها جعلتنا نعيد حساباتنا بكل العمليات القادمة، لأن دماء شبابنا ليست رخيصة».

وشدد العامري على أن «التشهير الذي صدر من بعض السياسيين ومن حكومة «صلاح الدين جعل الحكومة المركزية تقع تحت هذا التأثير»، مبيّناً أنه «بعد تحرير تكريت بالكامل جلسنا مع قائد عمليات صلاح الدين في جامعة تكريت من أجل السرعة في تطهير محافظة صلاح الدين بالكامل والمناطق الجنوبية لمحافظة كركوك». وأضاف «عناصر الحشد الشعبي توقفوا وأسحبوا إلى الحدود الادارية لصلاح الدين، وأحفل جميع الذين قادوا الحملة الشرسة ضد الحشد الشعبي مسؤولية الخسارة في مصفاة بيجي».

في غضون ذلك، يؤكد المتحدث باسم قوات «الحشد الشعبي»، كريم النوري، وجود بعض المندسين الذين حاولوا تشويه الانتصارات التي حققها الحشد الشعبي من خلال عمليات النهب».

ويقول لـ«الأخبار» إن «عناصر الحشد الشعبي ضحكوا بأنفسهم، فهل من المعقول أن يسرقوا أو ينهبوا شيئاً بسيطاً من هذه الدنيا؟ هم نذروا أنفسهم للوطن وتخليص البلد من التنظيم الارهابي».

ويضيف «الحشد الشعبي يتعرض لهجمة غير مسبوقه من بعض الدول، ويصفونه بالمليشيات من أجل عدم مشاركته في المعارك المقبلة، ولكن على الجميع أن يعلم أننا سنشارك في كل معركة إلى حين القضاء على تنظيم داعش».

من جانبه، يرى المحلل السياسي، إحسان الشمري، أن «الانتصارات التي توجه للحشد الشعبي موجهة من دول عديدة، لأنها متخوفة من أن يصبح الحشد الشعبي قوة شبيهة بحزب الله اللبناني»، مضيفاً أن «الولايات المتحدة الاميركية والدول الحليفة لها تسعى إلى سحب العراق إلى حلفها من خلال الاتهامات التي توجه للحشد الشعبي». وبحسب الشمري، فإن «الحشد الشعبي أصبح قوة ضاربة في العراق استطاعت تحرير المناطق إلى جانب القوات الأمنية، ولذلك فإن الهجمات السياسية والإعلامية التي يتعرض لها مقصودة، والهدف منها إجهاد الزخم الذي يراكمه الحشد من خلال انتصاراته التي يعتبرها بعض الموتورين تهديداً له على المدى المتوسط والبعيد».

كثيرة هي الاتهامات التي الصقت بالحشد الشعبي، بعضها صحيح وبعضها مبالغ فيه، لكن الغالبية العظمى منها أثبت أنها افتراءات تستهدف ضرب هذا التشكيل العسكري الذي برهن أنه القوة الضاربة في وجه «داعش»

بغداد - سلام زيدان

بعد تحرير مدينة تكريت من تنظيم «داعش»، دعا محافظ صلاح الدين رائد الجبوري، ورئيس مجلس المحافظة أحمد الكريم، إلى خروج قوات «الحشد الشعبي» من تكريت بسبب عمليات السرقة والنهب للمحال والمنازل، ما جعل قيادات «الحشد» تبدي امتعاضاً كبيراً من هذه التصريحات التي تهدف إلى تشويه سمعة فصائله، حسب هذه القيادات. وتدخل في حينه رئيس الحكومة حيدر العبادي لحل الأزمة التي نشبت بين الحكومة المحلية في صلاح الدين و«الحشد الشعبي»، عندما أرسل قوة من حماية المنطقة الخضراء إلى مدينة تكريت للإشراف على حمايتها وانسحاب قوات «الحشد» منها.

وأعلن العبادي اعتقال القوات الأمنية بعض المسيئين إلى سمعة الجيش و«الحشد الشعبي» حينما قاموا بسرقة بعض المنازل، مضيفاً أن عدد البيوت التي حرقت في تكريت بلغ 67 منزلاً، فيما حرقت هذه «العصابات المسيئة» 85 محلاً تجارياً.

قيادي في «الحشد» قال لـ«الأخبار» إنه «عندما أعلن النصر على تنظيم «داعش» في تكريت لم يكن هناك أي حدث يتعلق بعمليات سلب أو نهب، لكن أشخاصاً قليلين جداً ممن دخلوا بعد قوات الاقتحام للتطهير والتثبيت قاموا بتفجير بعض المنازل ونهبها، إضافة إلى مؤسسات الدولة».

وأشار القيادي إلى أن «عمليات النهب والسرقة كانت محدودة، وكانت عبارة عن حالات شاذة ولم تصل إلى حدود الظاهرة، حيث إن تسجيل نحو مئة وخمسين حالة من هذا النوع في مدينة كبيرة بحجم تكريت يبلغ عدد الوحدات السكنية والمحال فيها آلافاً مؤلفة يدل على هذا الأمر». وأكد المسؤول في «الحشد» أنه قد تمت السيطرة سريعاً على حالات السرقة بعد نصب نقاطتي



المناطق التي لم تسقط بيد «داعش»، وانتشر على نحو كبير في مناطق حزام بغداد، وبعد فترة قصيرة تحول من استراتيجية الدفاع إلى الهجوم، واستطاعت «سرايا السلام» و«منظمة بدر» و«كتائب الإمام علي» و«سرايا الخراساني» و«عصائب أهل الحق» و«كتائب حزب الله» تحرير مناطق سليمان باك، وفك الحصار الذي دام 80 يوماً على مدينة امرلي. بعدها انتقلت معظم هذه الفصائل إلى مهمة تحرير كامل محافظة ديالى، وهي المهمة التي أنجزت قبل نحو ثلاثة أشهر مع تطهير منطقة المقدادية قرب بعقوبة من آخر جيوب «داعش».

قبل ذلك، ركزت فصائل «الحشد» جهودها شمالي محافظة بابل (جنوب بغداد)، حيث تمكنت بالتنسيق المشترك من تحرير ناحية جرف الصخر، في عملية كان لها وقع إعلامي كبير نتيجة حساسية المنطقة وقربها من مدينة كربلاء، فضلاً عن تجذر تنظيم «القاعدة» فيها منذ بداية الاحتلال الأميركي للعراق.

وأدى «الحشد الشعبي» دوراً بارزاً في تحرير معظم مناطق محافظة صلاح الدين، (شمالي العراق)، حيث تمكن من تحرير نحو ستة آلاف كيلومتر مربع، امتدت من المنطقة الشرقية لنهر دجلة، التي تبدأ من مدينة سامراء (جنوبي صلاح الدين)، وانتهاء بمطار الضلوعية (شمال بغداد)، لكن العمليات العسكرية توقفت لفترة من الوقت، نتيجة احتكاك حصل بين قيادة «الحشد» ورئيس الحكومة، حيدر العبادي، بسبب سماح الأخير للقوات «التحالف» بالمشاركة في تحرير مدينة تكريت برغم علمه المسبق بموقف قيادة «الحشد» من رفضها لهذا الأمر.

تدريب العشائر

خلال الفترة الأخيرة انضمت بعض العشائر «السنية» إلى «الحشد الشعبي»، وشاركت تحت لوائه في تحرير مناطق في صلاح الدين، وكذلك هو الحال اليوم في محافظة الأنبار، حيث بدأ تطويع عدد من أنساء العشائر ضمن تشكيلات خاصة في الحشد بدعوة مباشرة من مجلس المحافظة ودعم حكومي رسمي.



وفقاً لحجم التفصيل وتجربته وإمكاناته التسليحية.

التحالف الدولي

تتعامل قيادة «الحشد» مع «التحالف الدولي» بحساسية عالية، وترفض مشاركته في العمليات التي تنفذها. وتتهم هذه القيادة التحالف بالإزدواجية، حيث أدى دوراً مهماً في إيقاف تمدد «داعش» نحو أربيل عاصمة إقليم كردستان، بينما بقي «متفرجاً» على الانتهاكات التي يمارسها التنظيم المتطرف في محافظات الأنبار وصلاح الدين وديالى وكركوك وبابل. وخشى قادة «الحشد» من استهدافهم بطائرات «التحالف الدولي» عن طريق الخطأ، إذ إن أغلبهم مطلوب للولايات المتحدة.

المعارك

بدأ «الحشد الشعبي» مدافعاً عن

صبغة قانونية

على أنه «لا يقبل مساواة الحشد الشعبي بالمليشيات، والتخويف من الحشد فيه ظلم كبير، وإن الحشد يشمل جميع مكونات الشعب العراقي»، ويرى خبراء ومتخصصون في القانون أن من شأن هذه الخطوة أن توفر حماية وحصانة قانونية لمنتسبي «الحشد الشعبي» وتؤطر عملهم بشكل قانوني خصوصاً وتردع كافة التجاوزات والمراعم بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان من قبل سياسيين وزعماء قبائل وعشائر.

أستاذ القانون هادي العاني أكد لـ«الأخبار» أن «انتقال الحشد الشعبي من تشكيل تعبوي لوجستي تشكل بفتوى المرجعيات الدينية، إلى نظام الهيئة المستقلة، ثم إلى هيئة تابعة لرئيس الحكومة والقائد العام للقوات المسلحة، اكسبه صبغة

قانونية لا يمكن لجهة معينة الطعن فيه من الناحية السياسية والقانونية». وأضاف «القانون وفق إعلان العبادي يربط الحشد برئيس الحكومة ما يمنح الحشد الشعبي

أكد رئيس الحكومة العراقية أن «الحشد» له غطاء قانونياً وارتبط كهيئة بالدولة

صبغته القانونية، على أن ذلك لا يلغي ضرورة تكريس مشروعيتها الدستورية من خلال تشريع يمر داخل المجلس النيابي يحدد هويته وطابعه ومهامه والمبالغ المألفة التي يمكن أن تخصص له من موازنة كل عام، فضلاً عن مستحقاته القانونية، والاحكام

المليشيات، وبالتالي فإن هذه الهيئة يمكن أن ينضم لها كل العراقيين بغض النظر عن طوائفهم وهي قانونية قطعاً».

ويؤكد الخبير القانوني أحمد الشمري لـ«الأخبار» إمكانية رفع قيادات «الحشد الشعبي» ورئيس الحكومة بحكم أن «الحشد» ارتبط به، دعاوى قضائية ضد أي شخص يطلق لفظة المليشيات على «الحشد الشعبي» أو محاولة تضليل الرأي العام باعتباره منظمة أو تشكيلاً خارج عن القانون».

ويبيّن أن «صبغ العبادي الحشد بصبغة قانونية يعطيه الحصانة القانونية من الاستهداف السياسي، وتنطبق عليه قوانين الكفّ والشنم والسب من القانون العراقي، إذا استهدفته جهات سياسية داخلية، وحتى دولية».

العسكرية التي ستطبق عليه وفق قانون الانضباط العسكري». ويقول الخبير القانوني علي التميمي لـ«الأخبار» متحدثاً عن قرار العبادي بشأن اعتبار «الحشد الشعبي» هيئة تابعة له إنه «وفق المادة 78 من الدستور العراقي فإن رئيس الوزراء هو القائد العام للقوات المسلحة، والحشد الشعبي هو هيئة جرى تشكيلها وفق المادة 108 من الدستور التي تتيح انشاء الهيئات وجعلت هذه الهيئة تابعة لوزارة الدفاع».

وأضاف «أما الغطاء القانوني فإن مجلس النواب خصص لهذه الهيئة مبالغ مالية في قانون الموازنة العامة للبلاد، وهذا يعطيها الصفة الشرعية وبالتالي هذا الحشد هو ليس ميليشيات ولا يخالف المادة 9 من الدستور التي تمنع وجود